

Distr.: General
28 December 2006
Arabic
Original: French



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في بيان رئيسه المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25) والذي طلب فيه المجلس إلى أن أوصل إطلاع أعضائه بصفة منتظمة على الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في هذا البلد. ويقدم هذا التقرير في إطار متابعة التقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2006/828). وهو يشمل الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ويستعرض الحالة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني والأمني وكذلك فيما يتصل بحقوق الإنسان.

ثانيا - الحالة السياسية

٢ - شهدت الحالة السياسية خلال الفترة قيد الاستعراض أنشطة المجموعات المتمردة في شمال البلد، وبصفة خاصة في المقاطعة الإدارية فاكغا المجاورة لدارفور في السودان، ومقاطعتي أوهام وأوهم بندي في الشمال الغربي. وإذا كان هؤلاء المسلحون قد اعتُبروا لفترة طويلة قطاع طرق لا غير، ثم لصوصا مسلحين مجهولي الهوية، فإن السلطات في أفريقيا الوسطى اعترفت بأنهم مجموعات متمردة تحاول قلب نظام الرئيس فرانسوا بوزيزي.

٣ - وقد شكلت ثلاث من تلك الحركات المتمردة، التي أصبح لها نشاط كبير مع مرور الزمن، ائتلاف "اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع"، وقام أفرادها بمهاجمة مدينة بيراو، كبرى مدن مقاطعة فاكغا، والسيطرة عليها، يوم الاثنين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وكذلك مدينتي واندا - دجالي وسام - أواندجا المجاورتين. ورفضت حكومة



السودان اتهامات جمهورية أفريقيا الوسطى لها بمساندة التمرد. وصرحت بأنها ترغب، على العكس من ذلك، في إقامة علاقات حسن جوار مع جمهورية أفريقيا الوسطى وتطويرها والحفاظ عليها. وكررت بعثة سودانية رفيعة المستوى زارت بانغي يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تأكيد هذه الرسالة التي بعث بها السودان.

٤ - وتتألف حركة التمرد التي تنشط في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى من جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية ويتزعمه الملازم أول لارما، الذي يوجد رهن الاعتقال حالياً، والجهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى ويتزعمها عبد الله مسكين، واتحاد القوات الجمهورية ويتزعمه الملازم أول فلوريان نجادر. واعتبرت حكومة أفريقيا الوسطى أن الرئيس السابق آنج فليكس باتاسي متواطئ مع هؤلاء المتمردين، كما يرى البعض أن اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع ومتمردي المنطقة الغربية يحاولون التحالف من أجل اعتماد استراتيجية مشتركة للتحرك. وليس ثمة معلومات مؤكدة عن الدعم المالي والتأييد السياسي للذين تستفيد منهما الحركات المتمردة.

٥ - وفي يوم الاثنين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ هاجم متمردو اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، وهم في طريقهم نحو الجنوب، مدينة نديلي، كبرى مدن مقاطعة بامينغي - بانغوران، الواقعة على بعد ٤٣٣ كيلومترا جنوب غرب بيراو. وفي هجوم مضاد شنته القوات الحكومية مدعومة بعناصر فرنسية وعناصر من القوة المتعددة الجنسيات التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا تم استعادة السيطرة على مدينة بيراو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر وتحرير نديلي، في اليوم نفسه، ثم بلدي سام - أواندجا وواندا - دجالي لاحقا في كانون الثاني/ديسمبر. وندد المجتمع الدولي بالإجماع بأعمال حركات التمرد وأعرب عن رفضه لأي محاولة للسيطرة على الحكم عن طريق وسائل منافية للدستور.

٦ - وتم اتخاذ إجراءات عديدة إلى جانب ذلك بهدف إيجاد حل لهذه الأزمة السياسية والعسكرية. ففي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تبادل الرئيس فرانسوا بوزيزي وعمد البلديات ورؤساء الأحياء والمجموعات في مدينة بانغي وجهات النظر بشأن الترتيبات اللازم اتخاذها من أجل تفادي التصعيد العسكري. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تحدث رئيس الدولة مع سكان بانغي عقب مسيرة احتجاج سلمية نظمت بمبادرة من المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى. وفي الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى فريق الحكماء سلسلة من المشاورات مع الأحزاب السياسية سواء من المعارضة أو من الحركة التي ينتمي إليها الرئيس، ومع النقابات ومنظمات ورابطات المجتمع المدني، فضلا عن السفراء المعتمدين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الصعيد الإقليمي، أوفد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

مبعوثه الخاص إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي قام بزيارة عمل إلى بانغي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر قام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من جهته بتنظيم اجتماع في أديس أبابا لإطلاع الدول الأعضاء والشركاء على الضرورة الملحة لتقديم مساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧ - وخلال تلك الاجتماعات، جرى التأكيد على ضرورة الإسراع بإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن، وعلى الحاجة الملحة إلى تطبيع علاقات حسن جوار مع البلدان التي لها حدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى إجراء حوار أو مشاورات وطنية. وبالإمكان تنظيم هذا الحوار، الذي لا تعترض عليه الحكومة، بمشاركة جميع الأطراف السياسية وبرعاية فريق الحكماء وبشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من النجاح المحرز على الصعيد العسكري فيما يتعلق باستعادة السيطرة على المدن التي احتلها المتمردون، أظل مقتنعا بأن الحوار وحده هو السبيل إلى تسوية الأزمة الراهنة بصورة دائمة.

٨ - وعلى الرغم أيضا من ظروف الأزمة في الشمال، فإن الجمعية الوطنية واصلت دورتها العادية الثانية لهذه السنة، التي افتتحت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وإذا كانت هذه الدورة تعتبر دورة مخصصة لمناقشة الميزانية، فإن النواب بحثوا واعتمدوا، في جملة أمور، مشاريع ومقترحات قوانين تتصل بحماية الطفل، وعمل الجمعية الوطنية، والتحاق الأطفال بالمدارس، والعنف الذي تتعرض له النساء.

٩ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن الحالة في دارفور وآثارها على تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والالتزام الذي وجهته كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى السودان، بالإضافة إلى التوترات المستمرة بين حكومتي البلدين والنظام السوداني، دفعت بالرئيس الليبي معمر القذافي إلى اقتراح مساعيه الحميدة. وفي هذا الصدد فإني أشعر بالارتياح لعقد القمة المصغرة في طرابلس في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. بمشاركة رؤساء البلدان الثلاثة المعنية مباشرة بالأزمة في دارفور بالإضافة إلى الرئيس المصري حسني مبارك. وإني متأسف مع ذلك لاستمرار مناخ التوتر الذي لا يزال سائدا بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي لا يساعد على تحقيق التقارب بين هذه البلدان.

١٠ - وأعرب الرئيس الكونغولي، دينيس ساسو نغيسو، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، عن تأييده لنشر قوة دولية على الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لمنع اتساع نطاق الأزمة في دارفور. وأعرب في هذا الصدد عن تأييده للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن.

١١ - وفي إطار تنفيذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، قمت بإيفاد بعثة تقييم تقنية متعددة التخصصات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حيث ستساعد استنتاجاتها وتوصياتها أعضاء مجلس الأمن على تحديد الاستراتيجية اللازمة للمضي في تنفيذ القرار.

ثالثاً - الحالة على الصعيدين العسكري والأمني

١٢ - شهدت الحالة الأمنية تدهوراً كبيراً خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ولا سيما في ظل الهجوم الذي شنه متمردو اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في شمال شرق البلد. وفي العاصمة بانغي، لوحظ خلال الفترة قيد الاستعراض تفاقم أعمال السطو الدموية.

١٣ - وفي مناطق المحافظات، ولا سيما في الشمال والشمال الغربي، يسود انعدام الأمن بصورة أكثر حدة، وينتج ذلك عن وضع تمتاز فيه أعمال المجموعات المتمردة، وقطاع الطرق، ورد قوات الدفاع والأمن. ويتخذ هذا الرد أحياناً شكل أعمال انتقامية ضد السكان المدنيين الذين تعتبرهم عناصر الحرس الجمهوري المنتشرة في الميدان متواطئين مع المتمردين بشكل عام. وقد نجم عن ذلك نزوح السكان الذين اضطروا إلى اللجوء إلى الحقول أو الغابات أو البلدان المجاورة. وقد كان ذلك مصير العديد من الرعاة البوهل الذين لجأوا مؤقتاً إلى الكامبيرون. وفي الشمال الشرقي، أدى هجوم متمرد اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع على مدن بيراو وواندا - دجالي وسام - أواندجا وسيطرهم عليها إلى فرار ما لا يقل عن ٤٠٠ شخص إلى مدينة أم دافوق السودانية الموجودة قرب الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٤ - ومن جهة أخرى، يتواصل تنفيذ برنامج إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن، الذي لا يزال يتلقى الدعم التقني من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتواصل على نفس المنوال تنفيذ برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية، الذي وصل إلى مرحلته النهائية. ومع الأسف، تجدر الإشارة أنه على الرغم من جهود الحكومة والنتائج التي تحققت في إطار برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية، لا تزال الأسلحة الصغيرة منتشرة بكثرة لأسباب منها بالدرجة الأولى سهولة تهريبها عبر حدود جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٥ - ومنذ حزيران/يونيه الأخير، واصل قسم الشرطة المدنية التابع لمكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أنشطته فيما يتعلق بتعزيز قدرات الشرطة والدرك في جمهورية

أفريقيا الوسطى، بشراكة مع الدائرة الفرنسية للتعاون التقني الدولي في مجال الشرطة. وساهم أيضا فريق مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في تحسين مؤهلات العديد من العناصر التابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأسهمت التدريبات المقدمة في تعزيز القدرات المهنية لدى المستفيدين وفي الانسجام بين مختلف الوحدات.

رابعاً - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والتوقعات

١٦ - شهد عام ٢٠٠٦ انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتحسنت حالة المالية العامة تحسناً ملحوظاً حيث تجاوزت عوائد الإيرادات التوقعات بمبلغ ٦٧ بليون فرك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وسُجلت مع ذلك خروقات على مستوى النفقات العامة ليس فقط بسبب حالة الصراع الدائر في شمال البلد ولكن أيضاً بسبب ارتفاع المنح المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط. وإجمالاً، يتوقع الخبراء أن يصل الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية أفريقيا الوسطى في هذه السنة إلى ٣ في المائة.

١٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، قدم المصرف الأفريقي للتنمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى هبة قدرها ٤,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل برنامج لإعادة تأهيل القدرات الوطنية في مجال الإدارة الاقتصادية. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وافق مجلس إدارة البنك الدولي على صفقة تناهز قيمتها ٨٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الشروع في تصفية المتأخرات المستحقة على جمهورية أفريقيا الوسطى. أما صندوق النقد الدولي، فقد اقترح على مجلس إدارته الموافقة على إنشاء مرفق للحد من الفقر وتحقيق النمو في البلد لفترة ثلاث سنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٩).

١٨ - ومن المتوقع أن يستمر تحسن الحالة المالية في جمهورية أفريقيا الوسطى بفضل تخفيف عبء الديون اعتباراً من منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو تاريخ قرار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو شرط أساسي لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل أنشطة إعادة بناء البلد.

خامساً - الحالة الإنسانية والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

١٩ - تخضع الحالة الإنسانية السائدة في مقاطعتي فاكاغا وكوتو العليا إلى عملية تقييم. ففي الشمال والشمال الغربي، وخاصة في المثلث كابو/باتانغافو/كاغا باندورو وبواوا، تسببت المواجهات بين مجموعات المتمردين والقوات الحكومية في تشريد عدد يتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ شخص، حيث يزيد بُعد المسافة من صعوبة إيصال المساعدة الإنسانية.

٢٠ - وقد ساهم التعاون القائم بين وكالات منظومة الأمم المتحدة والشراكة التي أقامتها مع المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الميدان في تسهيل عملية تقديم المساعدة الطارئة إلى السكان المتأثرين بالصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وهكذا استفاد ٥٠.٠٠٠ مشرد من المساعدة التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جانبها بإنشاء شبكة إنسانية لتلقي المعلومات بشأن حالة الأشخاص المشردين وتقديم المساعدة المناسبة إلى نحو ٥٠.٠٠٠ شخص قبل نهاية عام ٢٠٠٦. وكذلك، واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنشطتها المتعلقة، في جملة أمور، بإصلاح المضخات في الشمال الغربي من البلد ومعالجة حالات سوء التغذية وانتهاكات حقوق الطفل في مناطق الصراع.

٢١ - وتم رصد اعتماد جديد للفريق القطري من الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ التابع للأمم المتحدة، قيمته مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تمويل الأنشطة التي يضطلع بها في مجال الصحة والصرف الصحي والمياه وتنسيق شؤون المشردين داخليا ودعمهم وحمايتهم وتقديم المساعدة المتعددة القطاعات لهم. وبالإضافة إلى ذلك، قام فريق شراكة المجتمع الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى بإعداد "برنامج المعونة المنسقة" الذي عُرض على الجهات المانحة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتبلغ قيمة التمويل المطلوب ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وستستخدم المبالغ المحصّلة في تغطية الاحتياجات الفورية للمشردين في الداخل.

٢٢ - وتواصلت الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في إطار ثلاثة محاور من التعاون محددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠٠٤-٢٠٠٦ في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي: الحكم، والانتعاش بعد انتهاء الصراع، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

سادسا - حالة حقوق الإنسان

٢٣ - لقد أثر انعدام الأمن تأثيرا سلبيا في الحالة العامة لحقوق الإنسان. حيث ارتكبت شتى أنواع الاعتداءات خلال المواجهات المختلفة تراوحت من الاعتداء على حياة الغير إلى تدمير بعض الهياكل الأساسية. ويشكل وجود العصابات المسلحة وعملاتها في شمال البلد، ورد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأنشطة قطاع الطريق الأسباب الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الصراع.

٢٤ - وفي العاصمة بانغي، تحدث انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة نتيجة تصاعد عمليات السطو والسرقات المسلحة. وتُعزى هذه الأعمال إلى عصابات مسلحة مجهولة الهوية، ولكن أيضا إلى بعض العناصر الخارجة عن السيطرة من قوات الدفاع والأمن. وفي

شمال البلد، يعيش العديد من الأشخاص المشردين في الحقول في ظل ظروف معيشية جد متقلبة هربا من اعتداءات قوات الدفاع والأمن ومجموعات المتمردين.

٢٥ - وفي مجال العدالة، يظل السياق العام يتسم بالإفلات من العقاب الذي تستفيد منه على ما يبدو بعض عناصر قوات الدفاع والأمن، ولا سيما عناصر الحرس الرئاسي.

٢٦ - وبدأ الفرع الإقليمي الثالث لقسم حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في أفريقيا الوسطى عمله في مامباري (٣٨٥ كلم شمال شرق بانغي) في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وشرع الفرع في تنفيذ حملة للتوعية والإعلام بمسائل حقوق الإنسان استهدفت المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية. وساهم قسم حقوق الإنسان التابع للمكتب في تنقيح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية في جمهورية أفريقيا الوسطى والتصديق عليهما. وبفضل الدعم الذي قدمه المكتب، شرعت السلطات في إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. كذلك، وبمبادرة من المكتب، نُظمت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ حملة توعية بشأن أهمية حماية حقوق الإنسان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية السادسة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأخيرا، قام قسم حقوق الإنسان، في إطار تعزيز القدرات الوطنية، بتوفير التدريب لموظفي إنفاذ القوانين في بوسانغوا في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٧ - وواصلت وحدة المعلومات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في أفريقيا الوسطى من جانبها إنجاز مهمتها المتمثلة في دعم أنشطة المكتب. وبمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للسلام، في ٢١ أيلول/سبتمبر، قدمت إلى مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى برنامجا سمعيا بصريا بعنوان "المسيرة نحو السلام"، يستعرض سير جمهورية أفريقيا الوسطى المتواصل، ولو ببطء نحو السلام والديمقراطية منذ أحداث التمرد التي اندلعت في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. كما واصلت تقديم دعمها التقني إلى قطاعي الصحافة العامة والخاصة. ونظمت برامج إذاعية عن حقوق الإنسان ومثل السلام بالتعاون مع قسم حقوق الإنسان، فضلا عن دورة تدريبية لفائدة مندوبين عن الإذاعات الإقليمية مكلفين بالترويج للديمقراطية والمصالحة داخل البلد. ونظمت هذا النشاط في شراكة مع وزارة الاتصال المكلفة بالمصالحة الوطنية.

سابعاً - ملاحظات/توصيات

٢٨ - شهدت الفترة قيد الاستعراض تدهور الحالة الأمنية لا سيما في شمال البلد، وخاصة على الحدود مع تشاد والسودان. بيد أن هذه الأزمة العسكرية - السياسية أدت إلى تجميع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل الدفاع عن الجمهورية وسلامة الإقليم. وأسفر هذا التجمع عن توافق في الآراء يدعو إلى الحوار كوسيلة لتجاوز الخلافات وتوطيد السلام.

٢٩ - وتبين أيضا أن من الضروري، ولكفالة الأمن الوطني، دعم إعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن الوطنية والتعجيل بذلك، وتعزيز القدرات التنفيذية لهذه القوات والطلب إلى المجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري من أجل تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبالمثل تجدر الإشارة أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قد طلبت تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٣٠ - وإني أحيي مجلس الأمن للجهود التي بذلها من أجل المساعدة على إعادة الوضع الأمني إلى نصابه على امتداد الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. ولا أزال أعتقد أنه يمكن تخفيف حدة التوتر السائدة في البلد من خلال عملية موازية تهدف إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية الوطنية وتشجيع قيام حوار شامل. وفي هذا الصدد، فقد أوفدت مؤخرا بعثة رفيعة المستوى إلى المنطقة ترأسها إدارة الشؤون السياسية، وذلك لبحث إمكانية إقامة حوار في جمهورية أفريقيا الوسطى مع المسؤولين الاجتماعيين والسياسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى ومع القادة في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٣١ - وعلى الصعيد الاقتصادي، أتمنى بكل إخلاص أن يمهّد الدعم المقدم من الوكالات التابعة للأمم المتحدة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك العون الذي قدمه البنك الدولي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أن يمهّد ذلك الطريق أمام شركاء آخرين في التنمية من أجل تعبئة المزيد من الموارد ومواصلة عملية إعادة البناء وكذلك تنشيط الاقتصاد. وأحث كذلك الشركاء على دعم الجهود الرامية إلى كفالة الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى وتوطيد السلام والاستقرار في هذا البلد وفقا للنداء الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٣٢ - وانتهاز هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر إلى رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا على دعمهم المتواصل والمتعدد الأشكال لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الفترة التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والأمني على نطاق واسع. وإني أشجعهم على مواصلة هذه الجهود من أجل زيادة تعبئة شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى - أما منظمة الأمم المتحدة فسوف تظل، من جهتها، مستعدة لمساعدة هذا البلد. وسوف تتمكن بفضل تنسيق مبادراتنا من التصدي بفعالية لظاهرة انعدام الأمن، وانعدام الاستقرار السياسي الذي تشكل آثاره الإنسانية خطرا كبيرا على الاستقرار في البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى وعلى وسط أفريقيا عموما.